

نظرية القيمة(*)

(*) نشر بمجلة الرفقة ، العدد 3 شهر الفاتح 2003 ف .

يبدو أن أول استخدام للفظ " القيمة " كان في مجال الاقتصاد حيث ترتبط قيمة سلعة ما بمدى الرغبة فيها أو الطلب عليها ، غير أن اللفظ استخدام في علوم ومجالات متعددة ، فبالإضافة إلى استخدامه في مجال الاقتصاد فهو يستخدم أيضا في مجال الأخلاق والمنطق وفلسفة الفن والسياسة والتشريع والدين والتربية .

فأصبحت هناك قيم مختلفة باختلاف المجال الذي تتصل به ، فهناك مثلاً قيمة أخلاقية تتعلق بالخير ، وهناك قيمة منطقية ترتبط بالحق كمبحث من المباحث الفلسفية ، وهناك أيضاً قيمة فنية تتعلق بعلم الجمال أو الفن ، وكذلك قيمة سياسية وهي تتعلق بالصالح العام أو المصلحة العامة وقيمة تشريعية تتصل بحماية المجتمع وتوجد قيمة تربوية تتعلق بخير النشء فضلاً عن القيمة المادية في مجال علم الاقتصاد ، ونلاحظ هنا ، أنه رغم اختلاف المجالات والعلوم إلا أن لفظ القيمة في كل منها يشير إلى مستوى أدائي يكاد يكون متقارباً ، فهو يشير إلى ما هو مرغوب فيه أو إلى ما هو المطلوب الذي نسعى إلى تحقيقه .

وبمعنى أوسع ، تشير هذه اللفظة إلى ما هو مفضل في كل علم وكل مجال وفقاً لقياسات هذا العلم أو ذاك المجال الخاصة به .

ففي مجال الدراسات الفلسفية ، نجد أن دراسة القيم تأخذ وضعاً خاصاً بها . فهي إحدى مباحث الفلسفة الثلاث الكبرى . فمن

المعروف أن أي دراسة فلسفية بالمعنى المهني للكلمة لابد أن تكون ضمن إطار إحدى هذه المباحث وهي مبحث الوجود و مبحث المعرفة ومبحث القيم ، وينقسم مبحث القيم بدوره إلى ثلاث فروع رئيسية وهي :-

الحق والخير والجمال ، فالحق يقوم بدراسته المنطق ، والخير يدرسه علم الأخلاق والجمال يدرسه علم الجمال أو الفن ، لكل فرع من هذه الفروع قيمة خاصة به ، لا تنطبق إلا عليه وله مجاله لا يشغله إلا هو .

فإذا ما حاولنا تحديد مفهوم القيمة أو وضع إطار عام لها فإن الدراسات الفلسفية تقدم لنا هذا التعريف أو المفهوم للقيم خصوصاً وأنه أصبح من المعتاد والمألوف في هذه الدراسات ، أن مفهوم القيمة لا يتضح بصورة جيدة إلا بدالتين هما :-

أولاً :- دلالة التقابل والتعارض

أي التقابل والتعارض بين ماله قيمة وما ليس له قيمة ، ففي مجال علم الأخلاق هناك مثلاً التقابل والتعارض بين الخير والشر ، وفي المنطق هناك التقابل والتعارض بين الحق والباطل ، أو الصدق

والكذب وفي الفن هناك التقابل والتعارض بين الجمال والقبح ،
وفي السياسة هناك التعارض والتقابل بين المصلحة والضرر أو التقدم
والتأخر ، وفي مجال التربية التعارض والتقابل بين تكامل الشخصية
وانحلالها ، وفي مجال الدين التقابل والتعارض بين التقوى والفسق
أو بين ما هو حلال وما هو حرام أو ما يرضي الله وما يغضبه .

ثانياً :- دلالة ما هو واقعي وما هو معياري

نستطيع أن نحدد القيمة إذا كانت واقعية أو معيارية على الرغم
من أن مفهوم القيمة قد ارتبط في الأذهان بما ينبغي أن يكون ،
أو ما هو معيار أو تقديري في مقابل ما هو واقعي أو وصفي
أو تقريرى إلا أن ذلك ليس صحيحاً بصورة كلية ، ففي كل جانب
نجد أن له قيم خاصة ، وهي صحيحة بالنسبة له ؛ والخطأ يكمن
في الخلط بينهما ، أو الحكم على جانب بقيم الجانب الآخر .

قلنا أن لفظ " القيمة " يستخدم في كثير من العلوم والمجالات ،
وأن أول استخدام له كان في مجال الاقتصاد ، إلا أنه أرتبط بعلم
الأخلاق بصورة لصيقة ، وربما يعود ذلك ، إلى أن فلاسفة
الأخلاق ، كانت تتغلغل آراؤهم تصورات تتصل بالقيمة ، فأرسطو
الذي ينظر إليه باعتباره أول من حدد موضوعات علم الأخلاق كان
قد فرق بين القيم ، وقام بتصنيفها وفقاً لمستواها ، فالقيم عنده ليست

في مستوى واحد ولا هي متساوية ، فهناك قيم تعد وسيلة وقيم تعد غاية .

فالثروة — مثلاً — قيمة أو هي خير ، ولكنها وسيلة أو أداة لخير يأتي بعدها أو تأتي هي به ، كما أن السعادة بالمفهوم الارسطي تعد قيمة غائية ، أو قيمة غاية ، أو هي خير أقصى يسعى الإنسان إلى تحقيقه وهنا تصبح المسألة على هذا النحو ، الثروة قيمة وسيلة تتحول إلى قيمة غاية هي السعادة .

فإذا كانت المدارس الفلسفية ، لم تتفق بشأن تقسيم أرسطو للقيم ، بل وتصنيفه للقيم الوسيلة والقيم الغاية ، فهم كذلك لم يتفقوا على طبيعة هذه القيم ، وربما يرجع عدم اتفاقهم على طبيعة القيم هو الأساس في اختلافهم على تصنيف القيم ، وهو الأمر الذي نجده عند العقليين والحدسيين ، الذين اعتبروا القيم ذات طبيعة موضوعية ، لا دخل لذات الإنسان فيها ، أو بمعنى آخر فهم يقولون بأن الفضائل تتطوي على صفات فيها ، تجعلها أمراً مرغوباً فيه ، أما فلاسفة الدين ، فقد جعلوا القيم ذات طبيعة مشتقة أي هي مرتبطة أساساً بالدين ، وتستق من الدين وموقفه الأخلاقي القيمي وذلك من خلال الأوامر والنواهي الإلهية .

فيما يذهب علماء الاجتماع إلى أن المجتمع هو الذي يملك أن يعطي سلطة التشريع القيمي ، أي أن القيم ترجع أساساً إلى مفاهيم وتصورات المجتمع .

وهنا نستطيع أن نلاحظ بصورة واضحة ، أن هذه الدراسات المختلفة باختلاف العلوم والمجالات ، لم تدرس موضوع القيم بصورة منفصلة أي كمبحث مستقل عن سواه ، أي دراسة القيم في ذاتها أو من حيث هي قيم وحسب ، وربما يرجع ذلك إلى أن هذه الدراسات لم تنصب بشكل أساسي على شكل القيم أو إطارها ، إنما اهتمت بمضمون هذه القيم . وهذه مرحلة تالية أو لاحقة ، فأولا نحدد القيم ومداها ثم نبدأ في دراسة مضمونها ذلك المضمون الذي نراه مرة كأنه اللذة الحسية أو الروحية أو السعادة وفق معطيات كل علم وكل مجال ، إلا أنه في النهاية يندرج تحت المفهوم العام للقيم .

ولكن من أين يأتي المفهوم العام للقيم ؟! أو من الذي يحدد هذا المفهوم ؟! .

إن الأجابة على ذلك ، تتطلب منا بعض الصبر ، لأننا سنسير في طريق شبه دائري ، فالإنسان يحدد هذه القيم ، وهذه مرتبطة بنظرته إلى الكون ، وهذه النظرة ترجع أساساً إلى الدين الذي جاء لمصلحة الإنسان وهكذا إذن المفهوم العام للقيم ، يتحدد وفق نظرة الإنسان إلى الكون وهذه النظرة تتحدد بصورة شبه كاملة بالدين ،

لطالما فيها نظرة متأملة للكون أي أن هناك عقائد ما توجه الإنسان إلى التأمل في الكون ومن ثم تحديد مفاهيم القيمة عنده .

فالنظرة العابسة المتجهممة ، التي ينظر بها البوذي للكون والوجود ، واعتبار الوجود شر لاشك فيه ، هذه النظرة العامة حددت إلى حد بعيد وصايا الديانة البوذية ، ورأت أن هدف الإنسان الوصول إلى السعادة الذي لا يتحقق إلا بإماتة الشهوات والزهد في المطالب الدنيوية — روحية جسدية — فإذا فعل ذلك فإن الإنسان يكون قد تخلص من الشرور ويصل إلى هدفه وهو هدف الحياة كما تراه البوذية ، أعني الوصول إلى حالة النرفانا " السعادة " في مقابل هذه النظرة نجد النظرة المتفائلة التي يقدمها الدين الإسلامي للإنسان والحياة ؛ والتي يمكن تحديدها في نقطتين :—

1 — الإيمان بالعناية الالهية

هذه العناية التي تشرف وتسير كل ما هو موجود في الكون ، وقد أعطي الإحساس بأن الله هو الخالق والضامن لهذا الكون ولسننه من كبيرها إلى صغيرها سواء في الكون الأكبر " العالم " أو الكون الأصغر " الإنسان " أعطي هذا إحساساً بالأمان والاطمئنان للإنسان المسلم وهذا يدفعه إلى الجد والعمل والكفاح خصوصاً وأن الله لم يخلق الإنسان عبثاً .

2 - المسلم هو خليفة الله على الأرض :-

حيث أعطت هذه الخلافة مفاتيح العمل الدؤوب والابتكار والشعور بالحرية والمسؤولية مما مهد الطريق أمام الإنسان المسلم لفتح الآفاق سواء في الأرض أو في العلم والمعرفة ، ولم يستكن هذا الإنسان أو يستسلم لشرية العالم أو انتظار قدره المحتوم أو الخلود في عزلة انتظاراً لخلاصه الفردي .

إذن شكل هذان الميدانان نظرة الإنسان المسلم للحياة وفي أخلاقه وتصرفاته .

فإذا ما نظرنا إلى ما يحدث اليوم فإننا سوف نجد محاولة السيطرة الغربية وبالذات الأمريكية ، على كافة مساحات العالم وعلى جميع أفراد البشر أي فرض قوتها وسيطرتها وأساليبها وذلك وفق فلسفتها ونظرتها ذات الطابع الرأسمالي الاستهلاكي ، المستند إلى أساس النظرة العامة التي تفقدها وهي عدم الإيمان إلا بما هو موجود وجوداً مادياً ، هذا الوجود لا يكون في ذاته بقدر علاقاته ، أي هو موجود لأنني أراه موجوداً ، وهو صحيح لانه مفيد أو على الأقل يمكن الاستفادة منه . أن فرض هذه المبادئ للمجتمع الاستهلاكي ، جعلت بقية الشعوب ذات الحكمة المختلفة ، تعيش في فوضى عارمة من عدم التمييز القيمي ، لأن لهذه الشعوب إطارها ونماذجها إلا أنها ضعيفة لا تسندها القوة بكل معانيها فيما جاءت هذه القيم الجديدة بقوة

لا قبل لهذه الشعوب بها ، فجاء الاضطراب لان هذه الشعوب لا تعيش وفق فلسفتها الأخلاقية ، ولا تستطيع أيضاً أن تأخذ كل النظرة الاستهلاكية التي تعتبر الإنسان مجرد سلعة في قائمة السلع ورغم ذلك فهي مفروضة بالقوة .

إذن ، من هنا فإننا نرى أن الإنسان في الوقت المعاصر — في العالم غير الرأسمالي — يجد نفسه محاصراً بمطالب وحاجات المجتمعات الاستهلاكية الأخرى وهو لا يحمل قيمها ولا يستطيع أو لا يستسغ القيم الاستهلاكية . لذلك فهو يعيش قلقاً أخلاقياً وحضارياً ، يصل إلى حد لأزمة ولا تغني في الشفاء من ذلك وصفات بعض الحكماء الذين يتذرعون بسيطرة الاقتصاد أو التغير الحضاري أو حتى التغير الاجتماعي في حل هذه الأزمة .

بهذه الحالة نستطيع أن نقول ما الفرق بين إنسان هذه المجتمعات المعاصرة وبين الإنسان القديم الذي كان يعيش في الغابة ، حيث وجد نفسه محصوراً ومحاصراً بالطبيعة ، التي لم يستطيع فهمها بعد ؟!

إن الناظر إلى هذه الحالة يكاد يصعق من نتيجة الإجابة إذ يجد أن الإجابة هي ببساطة أنه لا فرق بينهما سوى في الشكل الخارجي رغم مرور آلاف السنين ، فسوف نجد أن السلوك واحد ولا فرق بينهما حيث تسود التلقائية والاستسلام وإلغاء الإرادة والإنجازات التقنية المبدعة ، فإن الإنسان في بعض المجتمعات لم يستطع

أن يدرك أنه لكي يعيش حياته كإنسان حقيقي ويبدع ويتألق وأن يكون هو ذاته وليس غيره ، فإنه لا يخالف العلم وأن العلم لا يناقضه ، أي ببساطة أن الإجابة عن القلق وفقدان السيطرة الأخلاقية أو الإضراب القيمي الأخلاقي وغيرها إنما هي في الواقع تكمن داخله ، أي لا يقبل إلا تقييماته هو وبشروطه ، أما تقييمات الآخرين فهي خاصة بهم ، فإذا كنت تنظر إلى الإنسان على أنه أفضل شيء في الوجود أو خليفة الله في أرضه لا يمكن أن تقبل أن يكون التقييم على أساس أنه مجرد سلعة ، كما تقدمه لك حضارة أخرى .

إن لكل مجتمع ولكل حضارة موازين وجدول تقييمة خاصة بها ، ويتحدد هذا الجدول بالأطر العامة التي تحددها النواهي والأوامر التي يرتضيها هذا المجتمع سواء أكانت دينية أو بشرية أي أننا هنا بصدد فعل إرادي بالمعني العام للإرادة ونقصد بها تجاوز الواقع ومحاولة تحسينه .

ولكن أليس هذا هو بالضبط موقف العلم ؟! .. وإلى ماذا يهدف العلم ؟ ، إن لم يكن تجاوز الواقع وتحسينه ؟! .. وهل المقصود بالموقف التقييمي الموقف العلمي ؟.

صحيح أن موقف العلم تجاوز الواقع ومحاولة تحسينه ، وكذلك هذا هو موقف الأخلاق عامة ونظرية القيمة خاصة ، إلا أن هناك فرق حاسم بينهما ، فالعلم لا يمد بصره أبعد مما هو موجود بالفعل

أو ما هو قائم أمامه . أي الاتجاه نحو الموضوع الذي لا شك في وجوده فيما نجد أن القيمة الأخلاقية – بالإرادة – تتجه نحو الذات وهي في الوقت نفسه لا تلغي الموضوع ، إنما تتجاوزه ، ومعنى هذا أنها تعلم بالموضوع علم اليقين ولا تحاول إزاحته بل تثبته ، وتحسين وتقوية الذات أمامه ، حتى يمكن تجاوز هذا الموضوع وإيجاد ما لم يكن موجود فيه ، أو لم يظهر هذا الوجود فيه بعد ، لأنه بدون ذلك سيكون هذا التجاوز مجرد محاولة خرقاء وغير مجدية وسيظل الإنسان في الوقت المعاصر مكبلاً بقيود مفروضة عليه ما لم يستطيع الخروج من هذا الأسر ويعرف بالضبط قيمة ما بين يديه بالفعل .

ما يمكن قوله هنا ، أن هناك أسس وأطر عامة هي التي تحدد نظرة الإنسان إلى الكون ، وتقييم الأفعال أي تحدد الأوامر والنواهي الأخلاقية ، وهذا ما عرف فلسفياً بـ " ميتافيزيقا الأخلاق " وبهذا المعنى نستطيع أن نستخلص بصفة عامة في مبحث القيم زاويتين للنظر :-

1 – نظريات معيارية :-

تتصل بأحكام القيمة ، وهي التي تربط بين القيمة والخير الأقصى فإذا قلنا — مثلاً — هذا الشيء ذو قيمة ، فإننا في الحقيقة نقصد في مجال علم الأخلاق القول بأن هذا الشيء خير .

2 — نظريات ما وراء المعيارية :—

وفي هذا المجال لسنا بصدد إصدار الأحكام . أي أن هذا الجانب غير معني بإصدار الأحكام القيمية ، فنحن لا نستطيع أن نقول أن الصدق فضيلة أو أن الإحسان عمل مرغوب فيه أو أن العدل خير ، فأن هذا الجانب لا يدرس هذه الأحكام من هذه الزاوية إنما يقوم بتحليل عملية التقييم ذاتها ، أي يبحث ويتحرى ويتكشف الأسباب الفكرية التي تجعلنا نصدر هذه الأحكام بالفعل على مثل هذه السلوكيات والأفعال دون سواها على ضدها من الأفعال ، أي ببساطة ما الذي نقصده عندما نقول بأن هذا الشيء ذو قيمة أو بأن هذه القضية من القضايا القيمية ، وبماذا تتميز هذه القضايا القيمية عن غيرها من القضايا . وهل هذا يعني أنها تتصل باليقين — على الأقل اليقين الأخلاقي — وإذا كان ذلك كذلك . فما هو المعيار هنا أي معيار الصدق فيها ؟! ..

أن البحث في القيمة على هذا النحو . أي البحث عن القيمة في ذاتها أو شكلها بغض النظر عما ترمى إليه أو بغض النظر عن مضمونها ، هذا هو بالضبط ما يطلق عليه اسم نظريات

ما وراء المعيارية . وهو مبحث حديث نسبيا بالنسبة للدراسات الفلسفية و الأخلاقية . وللتدليل على هذا المبحث سنأخذ اتجاهين مختلفين زمنياً وفكرياً .

1 . مذهب الفيلسوف نيتشه في أواخر القرن التاسع عشر .

2 . تيار الوضعية المنطقية في بداية القرن العشرين وما أثاره هذا التيار من تساؤلات وإشكالات حول القضايا الأخلاقية والفعل الأخلاقي .

أولاً :- نيتشه

كان نيتشه أول فيلسوف لفت نظر الجميع نحو هذا النوع من الدراسات وقد أثار زوبعة كبرى بما طرحه من شكوك وربما الهدم في الكثير من القضايا الأخلاقية ، التي كانت قبله تعد من المسلمات لا أختلاف حولها . كاعتبار العطف والشفقة والتواضع والإحسان من الفضائل التي يجب أن يتحلى بها الإنسان ، بل أن الإنسان الكامل أو الذي يسعى إلى الكمال الأخلاقي ، هو الذي يجب أن يتحلى بهذه الصفات أو يسعى إليها ، إلا أن نيتشه لم يعتبرها كذلك حيث أدار ظهره - وفكره - لكل هذه التقسيمات وطفق يبنى تقسيماته الخاصة به ، حيث قسمه القيم إلى قسمين :-

1 - قيم العبيد :-

هي تلك القيم التي أوجدها البؤساء والمحرمون والعاجزون والضعفاء والمرضي والمشوهون ، وهي التي تتدرج تحت فضائل الصبر والتواضع والشفقة والرحمة ومحبة الآخرين وإنكار الذات وإماتة الشهوات .

2 - قيم السادة :-

وهي تلك القيم التي يتحلى بها الأقوياء والأشراف والنبلاء كالشجاعة والكفاح والنضال ، ويرى نيتشه في هذا التقسيم بين قيم العبيد وقيم السادة أن الأمر لا يمكن أن يكون نسبياً أو اختيارياً بحيث يحق لكل من العبيد والسادة أن يختاروا ما يناسبهم أو يعتقدوا ما يعتقدون بأنه حقاً وخيراً ، فالمسألة - إذن - ليست نسبية بل موضوعية وهذا ما نراه عندما يحل أخلاق وقيم العبيد ، وهو يقصد بها القيم والأخلاق التي جاءت المسيحية تبشر بها ، وتطلب من إتباعها الإذعان والانصياع لها ، وإن المؤمن المسيحي الصحيح هو الذي ينفذ هذه الأوامر ، وهي بذلك الأمر تخالف مبدأ أساسياً من مبادئها وهو التسامح أي لابد للمسيحي أن يتبع الأوامر والوصايا هذا من جهة ومن جهة أخرى فأن نيتشه يري في هذه الأوامر أنها تتصف بالصفات الآتية :-

1 . أنها قيم سلبية وليست إيجابية مع أن المفروض في القيم أن تكون ذات مغزى إيجابي — ما هو مرغوب فيه وما هو مطلوب وما هو مفضل — فقيم العبيد سلبية لأنها ليست صادرة عن قوة ، بل هي صادرة عن ضعف وعجز ، فهي لا تجمد النشاط والكفاح ، بل على العكس هي تعبر عن العجز من كسر القيود وفك الأسر من نشاط وظلم وقهر الأسياد للوصول إلى الحرية ، ولهذه فهي قيم صادرة عن ضعف وعدم قدرة على الكفاح ، وهي تلائم أحوال العبيد وهم في حالة الاستكانة وتتمشى مع الأوضاع السيئة التي يعيشونها ، وكان لابد ، والحالة هكذا ، أن تمجد هذه القيم الأعراض عن الدنيا والتواضع والزهّد والتّقشف والصبر وتعتبرها قيماً صالحة تقود إلى السعادة .

إلا أن هذه السعادة في رأي نيتشه — هي وهم اصطنعه الضعفاء لتبرير هذا الضعف ، فالسعادة التي تحققها القيم السلبية هي أيضاً سعادة سلبية أو هي وهمية أو هي عزاء خجول لأصحاب القيم السلبية ، فالعبارة المسيحية " إذا لطمك أحد على خدك الأيمن ادر له خدك الأيسر " ، فهذه قيمة زائفة صادرة عن عجز ، هذا العجز الذي يمكن إرجاعه إلى تأثير النشأة الأولى للمسيحية ، إذ نشأت نشأة ضعيفة إزاء الرومان السادة المتسلطين .

2 . أن هذه القيم ليست صادرة عن حسن وسلامة نية ، كما يبدو بل هي صادرة عن الحقد الذي يراه — نيتشه — ينبوع قيم العبيد ، حقدوا على السادة فأرادوا أن يضعوا أمامهم العراقيل والعقبات ، حتى يحولوا بينهم وبين المزيد من التسلط خصوصاً وأن العبيد لا يستطيعون مواجهة قوة وجبروت السادة .

ويرى نيتشه أن العبيد كذبوا على أنفسهم وعلى الآخرين كذبة كبرى ، وذلك حين صوروا هذه القيم الزائفة قيماً خيرة ، إنها في الواقع قيم أوثان ، إذ جعلوا مثلهم الأعلى أوثاناً عكفوا على تقديرها وتقديسها ، لقد افقدوا الحياة قيمتها وخصوبتها ، وصنعوا من هذه الأوهام والأكاذيب عالماً مثالياً له مصداقيته وحقيقته وتعارض في ذات الوقت قيم القوة والكفاح واثبات الذات .

نيتشه — إذن — يرى بأن قيم العبيد هذه ؛ قيم غير مشروعة لأنها صادرة عن ضعف ووهن وهروب من مواجهة الواقع ؛ وإن حاول العبيد أن يصبغوا على قيمهم نوعاً من الواقعية .

أما قيم السادة — في نظره — فهي قيم إيجابية مبدعة فيها من الحيوية ما تدفع بصاحبها إلى الانطلاق نحو المجد والعظمة والسمو والرفعة إلى ما لانهاية ، لأنها قيم واقعية وحقيقية ، وهي تدعو إلى معاشة الحياة والقبول بها وممارستها ، وهذا ما يدفع الذات إلى شحذ إمكانياتها وإبراز أفضل ما لديها من قوة وإبداع .

وبغض النظر عن مضمون هذه القيم سواء قيم العبيد أو قيم السادة وما آل إليه هذا التقسيم التعسفي من نتائج سياسية واجتماعية في غاية الخطورة — فإنه من الناحية الصورية النظرية للقيم ، قد أثار الشك حول طبيعتها . هل هي قيم مطلقة أم نسبية ؟!..

ثانياً :- الوضعية المنطقية :-

من المعروف أن تيار الوضعية المنطقية — دائرة فينا — قد استبعدت من ميدان دراستها القضايا الأخلاقية والقيمية والجمالية ، واعتبرتها لا تعدو أن تكون مجرد جملاً إنشائية لا يمكن الحكم عليها صدقاً أو كذباً ، باعتبار أن هذه القضايا هي صيغ أمر أو نهي صيغت بشكل زائف لتشير إلى دلالة زائفة ، لأن قضايا القيمة لا تتطوي على صفات موضوعية ، حتى يمكن الحكم عليها موضوعياً ، وذلك بمقتضى معيار الصدق وهو عندهم التطابق مع الواقع ، أو بمعيار الاتساق مع الفكر ، من أمثلة المعيار الأول قضايا العلوم الطبيعية والمعيار الثاني يشمل قضايا المنطق والرياضيات . والوضعيون المناطق لا يهتمون في كل فلسفتهم بمضمون الأشياء والعلوم سواء في العلوم الطبيعية أو في العلوم المنطقية أو الرياضية ، إنما كل اهتمامهم ينصب إلى شكل القضايا ، فإذا ما أدركنا أن تيار الوضعية المنطقية لا يعترف — وهذا أساس من الأسس الرئيسية عندهم — إلا بنوعين من الأحكام أحكام الواقع وهي تختص بأحكام العلوم

الطبيعية ومعيار الصدق فيها هو التتطابق مع الواقع والنوع الثاني هي الأحكام المنطقية والرياضية ومعيار الصدق فيها هو الاتساق مع الفكر أي الاتساق المنطقي ، فحتى الحجة المنطقية أو الرياضية لا يهتمون بمضمونها بقدر ما يهتمون بشكلها وسلامة استخلاص النتائج من المقدمات سلامة منطقية .

ما يهمننا في هذا الصدد ، سواء عند نيتشه أو عند الوضعية المنطقية ، هو ما أثاروه من مشاكل حول طبيعة القيم ، هل هي موضوعية أم قيم ذاتية؟! وهل يمكن الحكم عليها موضوعياً أو ذاتياً ، وهل تتضمن الألفاظ والقضايا الأخلاقية صفات وخصائص كما يتضمن الجسم المادي من خصائص وصفات ، كاللون والشكل ، أم أن هذه الألفاظ والقضايا التي تتركب منها ، تتوقف على موقف الإنسان واتجاهه نحو هذه القيم ، ومن ثم فإن الحكم يكون ذاتياً أي بعبارة أوضح وأكثر مباشرة ، هل القيم مطلقة أم نسبية؟! وهل هي مجرد مثل عليا ، خصوصاً في مجال القيم الأخلاقية أم أن هناك ما يربطها بالواقع العياني؟! ..

القيمة بين المطلق والنسبي :-

هنا نستطيع أن نقول بناء على ما ذكرناه سابقاً أن عالم القيم يتميز في جميع المجالات والعلوم بما يعرف بالاستقطاب " أي وجود قطبين أو محورين متناظرين أحدهما يعد قيمة إيجابية والآخر يعد قيمة سلبية ، وبمعني آخر هناك قيمة وقيمة معارضة للقيمة الأولى ، ومثل هذا الاستقطاب يبدو واضحاً من خلال التعارض والتنافر بين كل من الخير والشر ، الفضيلة والرذيلة الحسن والقبيح ، الحلال والحرام ، الإيمان والشرك ، وهكذا في جميع المجالات هناك دائماً ما هو مرغوب فيه ومطلوب ، وما ليس مرغوب فيه وغير مطلوب ، إلا أن المسألة ليست بهذه البساطة كما تبدو لنا هنا ، لأن المسألة ليست مجرد صيغة شكلية أو جداول صدق ، نستطيع بسهولة الحكم لها أو عليها ذلك لأن القيم تتصل بالمثل العليا طالما إنها صيغ أخلاقية إلا أن مضمونها يرتبط على نحو أو آخر بالواقع . أي أن هناك تعارض بين المثل العليا كمثال عليا وبين الواقع ، هذا يثير المزيد من المشاكل الفكرية والأخلاقية سواء من حيث المصدر أو طبيعة القيم ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى ، نجد أن أصحاب الاتجاه الواحد أو القيم ذات الاتجاه الواحد تسودها تعارضات مثيرة وشائكة ، فمثلاً في مجال القول بالواقع للقيم ، نجد التعارض بين أصحاب القيمة الواحدة بل وفي أحيان كثيرة ، نجد أن التعارض بين أصحاب هذه القيمة الواحدة أشد من التعارض بين أصحاب قيمتين متعارضتين ، وهذه بعض الأمثلة :-

ففي مجال الدين نجد التعارض على تفسير الدين ما بين شكل الدين وبين مضمونه أي بين الفقهاء والصوفية ، أو بين الظاهريين — ظاهر النص — وبين العقليين .

كذلك يمكن رؤية ذلك في مجال السياسة فقبل انهيار الاتحاد السوفيتي — كان التعارض بين أصحاب العقيدة أشد من التعارض والتباعد بين هذه العقيدة وأعدائها حيث نجد التباعد بين الاتحاد السوفيتي وبين الصين ، وفريق يمثل الماركسية الأثوذكسية — السلفية — وفريق آخر يمثل الماركسية المؤولة ، وفي ذات الوقت نجد التقارب بين هذه الماركسية ممثلة في روسيا والرأسمالية ممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية .

مثال آخر :— الصراع بين العروبة والصهيونية حيث وجدنا أصحاب الفكر الواحد والانتماء الواحد يتباعدون فيما كان التقارب مع أعدائهم ، فالسادات يعقد اتفاقيات سلام مع عدوه ويعدده بأنه سلام دائم وأبدى وانه لا حرب بينهما لأنه يكره الحرب وفي ذات الوقت ينسي ذلك ولا يجد نفسه متناقضا حينما يشن الحرب على حلفائه وأصحاب عقيدته في الوحدة ، فسلام دائم مع العدو الصهيوني وحرب قدرة مع ليبيا .

هذه الأمثلة تدل على ما في الواقع من قيم إذ تصبح القيمة الواحدة متعارضة مع ذاتها وفي ذات الوقت تتقارب مع نقيضها .
الا أن هناك من يرى صورة آخر من صور هذا الصراع فإذا كان هناك من يرى أن هذا الصراع بين القيم الواحدة في الواقع فأن الأمر يقتضي — لعوامل متبانية متداخلة — بفرض التعايش بين قيمتين إلى حد أن يصبحا متكاملتين ، والعكس صحيح أي التباعد بين أصحاب القيمة الواحدة أي ان القيمة الواحدة تتنافر والقيم المتنافرة تتكامل .

قلنا أن هناك من يرى صحة هذا القول وهناك من يشك فيه وهناك من يرى أن ذلك ليس صحيحاً تماماً لأنه — نظرياً على الأقل — لان وجود أحد القيمتين يفترض أو يقتضي بمجرد وضع هذه القيمة يقتضي نفي أو القضاء على القيمة الأخرى . إذ لا يمكن بقاء قيمتين متباينتين كالخير والشر ، إذ لابد التضحية بواحدة منهما فلا حياد بين الخير والشر ، فإذا كان الخير — مثلاً — لا يكون خيراً ، الا بتجربة أو وجود الشر فأن هذا لا يعني أن يصبح الخير شراً ، والعكس كذلك لأنه بالمعنى الأخير فأن أية قيمة تقتضي وجود الأخرى لكي تكون هي لا غيرها .

وهذا لا ينطبق على الدين والسياسة فحسب ، إنما ينطبق على كافة المجالات الأخرى فقد كان هناك تعارض بين التفكير

العلمي والتفكير الفلسفي في القرن التاسع عشر ، او جست كونت خير مثال على ذلك ، حيث جعل مرحلة التفكير العلمي الوضعي يقتضي استبعادا تاما ونهائياً لمرحلة التفكير الميتافيزيقي ، وان كان شرطاً أساسياً له تم أصبح الموقف في القرن العشرين متغيراً تماماً ، حيث أصبح العلم ينتهي بنظرية فلسفية مما أدى إلى قيام فلسفة العلم إذن الموقف لم يعد اختيار بين بديلين (أما - أو) بل أصبح هناك تكامل بين القيمتين إلى حد يمكن القول ، بأن القيم التي تدعي بأنها مطلقة فأنها تتعزل عن الواقع وتصبح غير قابلة للتطبيق ، ثم تنشأ قيم جديدة وأن أية قيمة جديدة تنشأ في أي مجال من المجالات تعني في أول معانيها ، استبعاد القيم الأخر بما يمكن أن يسمى استقطاب بين القيمتين . وبمقتضي الواقع فإن القيمة الجديدة مع القيمة القديمة أو التي كانت قبلها يرتبطان بنوع من التقارب بين هاتين القيمتين المتباعدتين ، بما يشبه التعايش معا ، ويفرز الواقع نوعاً من التبعاد في القيمة الواحدة ، حيث تتعدد الآراء والافكار والمناهج حولها ، مما يعني نشوء قيم جديدة .

وهكذا بعبارة ملخصة أن أصحاب هذا الاتجاه يرون بأن القيم نسبية فهل حقاً القيم نسبية ؟! ..

مما سبق ، يبدو لنا أن التوافق والتعايش بين القيم لا يعني نفي نوعيتها ، أو وجود حالة من اللا تمايز بينها إذ لا نزال ندرك

بأن عالم القيم يؤلف مجموعات منفصلة ومتضادة أحياناً أو على الأقل فأن ، هناك بعض القيم تعلو قيماً أخرى تقابلها ، ولكن لا يمكن أن تساويها فمثلاً " تحمل الفاقة اشرف من قبول الرشوة " أو " خيانة الوطن " أو " أن يفقد الوطن الملايين من أبنائه أهون من ان يتنازل عن شبر واحد من أرضه " أن تأكل لتعيش أفضل من ان تعيش لتأكل " هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فأن هناك تسلسل بين القيم إذ أن هناك قيم أصلية أو قيم غاية ، كما أن هناك قيم مشتقة أو قيم وسيلة .

ان عدم التمييز بين القيم من حيث العلو والتسلسل ، هو الذي يؤدي إلى الاضطراب القيمي أو فقدان القدرة على حساب الميزان القيمي ، لان لكل قيمة أصلية ولكل قيمة مشتقة ، مكانها في تسلسل القيم ، فلا يصح إطلاقاً أن تصبح القيم الأصلية " الغائية " قيم مشتقة " وسيلة فالحرية — مثلاً — هي قيمة أصلية ، ولكن لا يجب اتخاذها ذريعة لارتكاب الجرائم . كذلك الدين قيمة أصلية لا يصح إطلاقاً اتخاذها ذريعة لكبت حرية الفكر والتفكير كما بدا واضحاً في أمثلة عديدة من تاريخ الفكر الإنساني والعصور الأوربية الوسطي خير مثال على هذا لذلك لا ينبغي الخلط بين القيمة الأصلية والقيمة المشتقة فإذا ما فعلنا ذلك فنحن في الواقع نطبق ما نادي به ميكافيلي من أن الغاية تبرر الوسيلة . فإذا كان هذا مفيداً في السياسة فإنه

من الناحية الأخلاقية مرفوض ، لأننا إذا ذاك نحول القيمة الغاية وهي قيمة أصلية " سعادة الإنسان " إلى قيمة وسيلة تحارب هذا الإنسان بهدوء وبراحة بال ، وكذلك فأن هذا لا يعني أن تتحول القيم المشتقة إلى قيم غاية ، لأنه إذا كان تحول القيم الأصلية إلى قيم مشتقة خطأ أخلاقي . فأن العكس كذلك خطأ لأن القيم المشتقة " الوسائل " لا يصح أن تتحول إلى غايات ، فالمال قيمة مشتقة " وسيلة " وجد من أجل سعادة الإنسان ، أما أن يتحول هو في ذاته إلى غاية فهذا خطأ لأن الإنسان يبدأ بجمع المال للانتفاع به ، ثم يتحول الأمر إلى جمع المال للمال ذاته والمحافظة عليه وعدم انفاقه والانتفاع به .

إذن — وكما بدأ لنا — أن من أهم اسباب تدهور الأخلاق وعدم القدرة على تقييم الفعل الخير من الشرير ، يرجع إلى تبدل القيم أي أن تصبح القيمة الأصلية قيمة مشتقة والعكس صحيح أيضاً — كذلك عدم مراعاة تسلسل القيم يؤدي إلى سوء التقدير الأخلاقي أو الفعل الخلقي إذن هناك — كما قلنا — تسلسلاً بين القيم من أعلى إلى الأدنى ، وهذا الترتيب ليس اخلاقياً بمعنى أن القيم الأعلى ليست بالضرورة هي أفضل الأفعال الأخلاقية ، أو أن أدناها هو أسوء الأفعال الأخلاقية كلا إنما المقصود بالتسلسل هنا هو التسلسل

الوجودي المعرفي ، بمعنى أن هذا التسلسل يتحدد بمكانة الإنسان
إزاء هذه القيم ومدى قدرته في التعامل والتعايش معها .

هناك العديد من فلاسفة الأخلاق كانوا قد قدموا عدة تصنيفات
لتسلسل القيم ، وربما كانت كل فلسفة أخلاقية هي في حقيقتها اقتراح
لهذه التصنيفات ، وسندرس التصنيف الذي قدمه " لا فيل " باعتباره
ابرز من قدم هذه التصنيفات وأكثرهم تحديداً ، حيث جعل في أعلى
القيم القيم الدينية والأخلاقية وأدناها القيم الاقتصادية ، وذلك من خلال
موقف الإنسان إزاء العالم فهو مرة " في العالم " ومرة " أمام العالم "
ومرة ثالثة " فوق العالم " ..

1 - الإنسان في العالم :-

هي التي تختص بالقيم الاقتصادية والقيم الانفعالية كاللذة الألم
وهي تتعلق بالإنسان بوصفة منغمسا في الحياة اليومية وهو في هذا
جزء من الكون ويجب ان نلاحظ أن القيم الاقتصادية تتجه نحو
الخارج والقيم الانفعالية تتجه نحو الداخل .

2 - الإنسان أمام العالم :-

هي التي تشمل على القيم العقلية كالفلسفة والفكر وكذلك القيم
الإبداعية في الفن وتتعلق بالإنسان متأملاً العالم أمامه ، أي الإنسان
في مواجهة العالم حيث أنه يتأمل العالم ويراقبه ويحاول تفسيره

وشرحه وفهمه ، تتجه القيم العقلية إلى الخارج أي تفسير الوجود وما فيه كما في الفلسفة ، بينما تتجه القيم الإبداعية إلى الداخل انطباع الوجود على النفس كما هو الحال في الفن .

3 - الإنسان فوق العالم :-

وهذه تشمل القيم الدينية والقيم الأخلاقية ثم القيم الروحية ، وهذه أعلى نقطة في تسلسل القيم ، وهي تتعلق بالإنسان وبحريته ، أي الخروج من أسر الطبيعة الصارمة والأمر الواقع . والإنسان في هذه المرتبة من التسلسل القيمي يحاول أن يغير هذا الواقع ويعدله بل وتجاوزه ، عن طريق وضع قوانين أو علاقات يستطيع من خلالها ترويض الطبيعة والسير نحو ما يحقق هدف الإنسان ، تتصل القيم الأخلاقية بالخارج (العلاقة مع الآخرين) كما تتصل القيم الدينية بالداخل (التجربة الصوفية) .

كما لاحظنا سابقاً فإنه لا يجوز ان تخضع أعلى القيم لأدناها وكذلك لا يمكن وضع أدنى القيم في أعلاها على هذا الأساس يمكن أن نفهم وببساطة المضمون القيمي لهذه القضايا فمثلاً حينما نقول بأن " هذه اللوحة لا تقدر بثمن " فنحن في الحقيقة نقصد أن نقول بأن القيمة الفنية هي أعلى من القيمة الاقتصادية وكذلك حينما نقول بأن " الأدب يفضل على العلم " فنحن هنا نشير إلى أن قيمة الخير (الأخلاق) هي قيمة تعلو قيمة العلم .

بذلك نستطيع أن نخلص إلى القول بأنه إذا كانت القيم ليست مطلقة تماماً حتى لا تنقطع صلتها بالواقع ، الا أن ذلك لا يعنى القول بنسبية القيم ، لأنه وكما لاحظنا — لا يزال هناك تسلسل بين القيم أي علو بعضها على البعض الآخر ، وأفضلية بعضها على البعض الآخر أفضلية شبه مطلقة .

القيمة بين الذاتي والموضوعي :-

هنا تبرز مشكلة أخرى ، لا تقل عن سابقتها أهمية المشكلة تتمثل في القول بموضوعية القيم وذاتيتها ، أو بمعنى آخر أوضح هل القيم ذاتية أم موضوعية ؟!.

فإذا كانت القيم موضوعية ، فما هو المعيار الذي نستطيع أن نحكم به عليها صدقاً وكذباً ؟! أما إذا كانت هذه القيم ذاتية فهل هي مجرد جمل إنشائية أحكمت صياغتها ومن ثم لا نستطيع أن نصدر عليها أحكاماً .

البعض ذهب إلى القول بموضوعية القيم ، فيما ذهب البعض الآخر إلى القول بذاتية القيم وقد حشد كل فريق من الفريقين حججه وأدلته التي يدعم بها وجهة نظره في هذا الخصوص ويعتقد بصحتها بصورة كاملة ، وعلينا الآن أن نستمع إلى حجة كل فريق في موقفه هذا .

الموقف الأول – موضوعية القيم

أن أصحاب هذا الموقف والذي ينادي بموضوعية القيم ، يستندون في موقفهم هذا إلى وجود صفات عامة ، غير ذاتية وبعيدة عن الأهواء والميول الفردية ، فإذا ما حاولنا توثيق تاريخ هذا الموقف خصوصاً في مجال الفكر الفلسفي ، فإننا سنجد " المعتزلة " هم أول من قال بهذه الوجهة من النظر .

حيث تبنا القول بموضوعية القيم في المجال الأخلاقي ، خصوصاً في نظريتهم المعروفة " الحسن والقبح العقليان " فالأفعال – كما يري المعتزلة – إنما توصف بالحسن أو القبح لوجوه عائدة إليها ، أي لصفات فيها وتخصها وحدها ، فالظلم قبيح ، لأنه ينطوي على ضرر ولا نفع فيه ، أو لأنه يوقع الأضرار دون استحقاق لذلك ، كما أن الصدق حسن ، لأنه إخبار عما وقع كما وقع ، لذلك فأن الله سبحانه وتعالى ، يأمر بالصدق فمعني ذلك ان ما أمر به فيه صلاح أو هو صلاح ، كما أنه سبحانه عندما ينهي عن الكذب ، فهذا يدل على أن ما نهى عنه هو فساد ، فالأمر والنهي الإلهيان يدلان على الحالة الفعلية للفعلين ، لا أنهما يوجبان حسن أحدهما وقبح الآخر .

من المعروف أن المعتزلة يمجدون العقل الذي يحتل مرتبة أولى في أدبيات فرقتهم ويخضعون كل شيء لأحكامه ، لذلك كان

من البديهي أن يكون العقل — عندهم — هو الذي يحدد وجوه الحسن في الفعل الحسن ، ووجوه القبح في الفعل القبيح ، ويعلم كون الفعل الحسن أو الأمر بالمعروف أو النهي عن المنكر أو حصول مصلحة أو إحسان للغير ، كما يعلم كون الفعل القبيح مفسدة أو جهلاً أو عبثاً حصول ضرر غير مستحق .

لم يكن " المعتزلة " منفردين بالقول بموضوعية القيم إذ أننا في الحقيقة نجد أن هناك العديد من الفلاسفة الذي يذهبون هذا المذهب ويؤيدون هذه الوجهة من النظر في مختلف العصور اللاحقة على المعتزلة . وإن كان هذا لا يعني الإشارة إلى التأثير والتأثر بينهم ، إنما هم جميعاً يتفقون على أن الصفات والأفان الأخلاقية تشير إلى صفات موضوعية كائنة في الأشياء أو الأفعال ، بغض النظر عن يفعل ذلك أو عما نعتقده حيالها ، إلا أن القول بموضوعية القيم ، يثير إشكالات أو على الأقل تساؤلات ملحة منها على سبيل المثال :-

التساؤل الأول :-

هل يمكن ان تكون الصفات، كامنة وكائنة في الأفعال ؟! وهل يمكن معرفتها والاتفاق عليها أو الاجتماع عليها ؟ و إذا اتفقنا عليها فهل يكون اتفقنا مثلما نتفق على الصفات المحسوسة في الأشياء التي نراها ونلمسها بأيدينا ، كالشكل الكروي في البرتقال مثلاً .

فإذا افترضنا ذلك فأنا سنكون أمام مشاكل كثيرة وصعبة ، فمثلاً نحن نعلم أن أصحاب مذهب اللذة ، والمنفعة ذهبوا على أن الخير الأقصى هو اللذة فهل يمكن والحال هذه أن تكون هناك صفات موضوعية في الموضوعات التي تثير اللذة ؟! والأمر يتكرر في قيمة الجمال فهل لفظ " الجميل " يشير إلى صفات موضوعية في الموضوعات الجميلة ، كابتسامة الموناليزا أو لحن القيثارة أو رؤية البدر أو غيرها . فإذا كان ذلك كذلك فلماذا إذن يختلف الناس في أحكامهم على الموضوعات الجميلة ؟! .

إذ نجد أن لكل شعب أحكام خاصة به يحكم بها على النواحي الجميلة التي يراها ، فالزنوج يختلفون عن الصينيين الذين يختلفون عن العرب وهكذا . فالبعض يجد الجمال في موسيقى بيتهوفن وهناك من يجدها في دقات الطبول العالية وهناك من يجدها في موسيقى الجاز الصاخبة — هذا في مجال التذوق الموسيقي وهو الأمر الذي ينطبق على جميع موضوعات علم الجمال .

إلا أن القائلين بموضوعية القيم يستبعدون الجانب الوجداني في الحكم على الأشياء الجميلة ، ويرون أن الأمر يتعلق بالجانب الإدراكي قبل الجانب الوجداني بل في كثير من الأحيان ، نجد أن الجانب الوجداني يترتب وفقاً لموقف الجانب الإدراكي ، فإذا ما جهل مستمع ما موضوع السيمفونية وابتسط قواعد اللحن والعلاقات

الموسيقية ، فإن سماعه لموسيقى بيتهوفن لا يغير فيه شيئاً
أو على الأقل لا يرى فيها جمالاً ، فأذن فإن عدم تجاوبه مع هذه
الموسيقى لا يمنع من القول بأن الخصائص الجميلة كائنة
في السيمفونية بغض النظر عن مستمعها .

فإذا لم يتذوق فرد ما فيها من جمال فإنه في الواقع لا يدرك
الخصائص الجمالية والفنية فيها ، ولا يعرف موضوعها ولا حركاتها،
فإذا ما تعلمها وأدركها فإنه حينئذ سيري فيها جمالاً .

من هذا المنطلق ، فإن القائلين بموضوعية القيم لا يرون ثمة فرق
بين القول " البرتقالة كروية الشكل " وبين قول " الصدق خير "
وبين " الأغنية جميلة " ، على الرغم من هذه القضايا مختلفة ،
الا أنهم لا يرون هذا الاختلاف ، ففي القول الأول نجد أن المحمول
يشير إلى صفات هندسية ، وفي القول الثاني يشير إلى صفة
أخلاقية ، وفي القول الثالث يشير إلى صفة جمالية .

التساؤل الثاني :-

أن قضايا القيمة على نحو عام ليست من نوع القضايا الوصفية ،
ولا هي من نوع القضايا البرهانية ، فإذا كان الحكم في القضايا
الوصفية هو التطابق مع الواقع كما هو الحال في العلوم
الطبيعية ، وإذا كان في القضايا البرهانية الاستنباطية هو الاتساق

مع الفكر كما هو الحال في العلوم الرياضية والمنطقية ،
فما هو الحكم — إذن — في قضايا القيمة ، لطالما هي تختلف عن كل
هذه العلوم ؟!.

أن قضايا أحكام القيمة ، تختلف اختلافاً كبيراً أو عميقاً
عن الأحكام في القضايا الوصفية والقضايا الرياضية ، فإذا قلنا
مثلاً " البرتقالة كروية الشكل " و " البرتقالة جميلة " ، فإن هناك
اختلاف كبير بين القضيتين رغم أن موضوعهما واحد ولكن نظرنا
إليه من زاويتين مختلفتين ، ومن هذا الفهم ، نستطيع أن نجد المبرر
للاختلافات الكبيرة بين المفكرين والفلاسفة بصدد القيمة — فمثلاً —
إذا كان الصدق فضيلة ، فكيف يكون صدق الأسير مع أعدائه ؟! .

أن هذه الأمثلة ترجعنا إلى القول بأن القيمة لا تتطوي على صفات
كامنة فيها ، فالخير لا ينطوي على صفات أو خصائص كامنة
فيه أو في فعل الخير ، مثلما هو الحال في كمون الشكل في الشيء
الذي نراه ، أي بعبارة أخرى نستطيع أن نقول أننا هنا بصدد مسألة
الحكم في القيمة ، فأن هذا يتوقف على موقف الأفراد واتجاهاتهم
في الحكم على الأشياء الخيرة أو الجميلة .

الموقف الثاني :- ذاتية القيمة

وهذا الفريق يري بأن الأحكام على أفعال القيمة يتوقف على الحكم ذاته ، أي بمعنى أن أحكام القيمة تعبر عن مواقف واتجاهات الأشخاص اتجاه الأفعال دون أن تدعى بأن هناك خصائص موضوعية في هذه الأفعال ، فمثلاً في موضوعات علم الجمال ، إذا ما وصفت موضوعاً ما بالجمال ، فإن هذا يعني أنك ترى فيه جمالاً ربما لا يراه غيرك أو يراه بدرجة مكافئة أو بدرجة أقل أو أعلى ، أي ببساطة ليست هناك خصائص جمالية كائنة في الشيء الجميل .

إلا أن هذا لا يمنعنا من أن نميز ونفرق بين شيئين في هذا المجال ، وهي الفرق بين رؤية الجمال في الشيء الجميل وبين رؤية الخصائص الجميلة فيه ، وهي تفرقة على جانب كبير من الأهمية ، فرؤية الجمال هي تجربة فردية لا يحكمها سوى الفرد وانطباع الموضوع الجميل عليه أيا كان هذا الفرد ، أي هي في التحليل النهائي انطباع الموضوعات الجميلة على الفرد ، فيما يعبر الموقف الثاني عن موضوعية لا تختص بانطباع الفرد بل تتعداه إلى غيره ويشترك فيها معه ، وهناك يمكن أن نشير إلى أن الفرق بين الموقفين هو بالضبط الفرق بين مهمة المبدع ومهمة الناقد ، فالمبدع يري الشيء الجميل أو يبدعه ، أما الناقد فإنه يري

الخصائص الفنية الجميلة في العمل بغض النظر على انطباعه الذاتي عن هذا العمل .

- أن القول بذاتية أحكام القيمة ، يقودنا إلى عدة صعوبات منها :-
- 1 . أن الموقف الذاتي في أحكام القيمة ، يهدم الأحكام الأخلاقية .
فما أراه حقاً فهو حق ، وما يراه غيري فهو باطل . بل في بعض الأحيان ربما أري فعلاً أخلاقياً استحسنته واره مرة أخرى استهجنه .
 - 2 . الحكم على الفعل الأخلاقي بأنه خير مستقل أحياناً عن الرغبة في ممارسته .

وهنا نتبرز عدة مواقف :

أ . ينبغي أن يكون الحكم محايداً ، بصرف النظر عما يمكن أن يحدثه أو ما نأمل أن يتحقق ، أي أن نفعل هذا العمل لأنه خير أو واجب أو غير ذلك .

ب . ربما يحكم شخص ما على الفعل بأنه خير رغم أنه لا يرغب في ممارسته ، أي ربما يحكم بخيرية عمل ما ولكن لا يمارسه أو لا يرغب في ممارسته ، مثل أن يقول أن العمل الفدائي في الأرض المحتلة واجب على كل عربي ولكن نجده لا ينخرط في ممارسة هذا العمل .

ج . وربما يمارس فعلاً ولكن يحكم بأن الفعل بصورة عامة خاطئ ، إذ ربما نجد إنساناً يمارس عملاً سيئاً كالتعصب لقريب له مخطئي ومع ذلك نجده يقول بأن الانحياز للباطل رذيلة .

3 . أن الموقف الذاتي يتناقض مع نفسه ، فهو من جهة ينفي الموضوعية على الفعل ولكنه يبرر ذاتية هذا الفعل بأسباب موضوعية ، فإذا سألت : لماذا تستحسن هذا العمل بالذات ؟ فإن الإجابة لابد أن تكون مزودة بأسباب موضوعية لهذا الاستحسان ، وبذا لا يمكن أن تعد أحكام الحق والخير والباطل والشر ، أحكاماً ذاتية أو ترد إلى عوامل ذاتية (استحسان – استهجان – رغبة – تقدير) ، وإلا لما أصبح هناك اختلاف في الموضوعات الأخلاقية ، لأننا إذ ذاك نصبح أحراراً ، أي أن كل فرد حر فيما يستحسنه أو يستهجنه ، تماماً كان يحب أحد ما طعاماً يكرهه آخر ، فلا يفرض أحدهما طعامه على الآخر ، أن الجدل حول أحكام القيمة ، في مجال علم الأخلاق لا يدل على استحسان أو استهجان ، إنما يتطلب هذا الجدل التسليم بموضوعية القيم ، ويصبح الجدل عوضاً عن ذلك هو : هل هذا الفعل له هذه القيمة في هذا الوقت بالذات أم ليست له هذه القيمة ؟ .

وقد أشار المعتزلة إلى ذلك بقولهم لا تختلف العقول في التمييز بين حسن الأفعال وقبحها على وجه الجملة ، كمعرفة قبح الظلم ،

ولكنها تختلف على الأفعال تفصيلاً ، أي الاختلاف سيكون حول الوقائع الجزئية ، وهذا يمكن تطبيقه على المعتزلة أنفسهم ، فهم يرون أن الظلم قبح بوجه عام ولكننا نجدهم يقتلون مخالفينهم في الرأي ، ولم ينتابهم أي إحساس بالظلم أو كراهية الظلم ، بل نجدهم يستحسنون ذلك ، فيما كانت بقية الفرق الكلامية ترد عليهم بمنطقهم وترد عليهم بضاعتهم في تصنيف أحكام الظلم الذي وضعته المعتزلة .

4 . أن الموقف الذاتي يري بأن الأحكام الأخلاقية ليست مطلقة ، كأن يعد الصدق شراً في بعض المواقف ، إلا أن ذلك لا يعني أو لا يدل على أن الصدق لا ينطوي على صفات موضوعية ، لأنه وعلى رأي المعتزلة — ما من شيء من الأفعال يمكن أن يستمر على حالة واحدة في جميع الوقائع والأحوال ، فقد يستحسن كذب بعينه كما قد يقبح صدق بعينه ، إذ أن تغير السبب يؤدي إلى تغير الفعل ، فالقتل ظلماً وعدواناً ليس كالقتل قصاصاً أو حرباً مشروعة ، باختلاف المحل أو الزمن أو الفاعل أو المفعول " الذي وقع عليه الفعل " كل ذلك يؤدي إلى تغيير طبيعة الفعل ، فإنقاذ الغريق فعل خير ، ولكن ذلك لا يجب على من لا يحسن السباحة ، الصيام فريضة ولكنة محرم في الأعياد ومكروه للمريض ، فالعقل هنا هو الذي يكشف عنه وجود الخصائص الحسنة أو عدم وجودها في كل من الأفعال .

هنا نخلص إلى أنه إذا كان لابد من القول بأن أحكام القيمة إذا ذات طبيعة موضوعية ، فلا بد لنا أن نشير إلى أن موضوعيتها هي موضوعية خاصة بها فهي تختلف عن موضوعية العلوم الطبيعية ، لأنه في هذه العلوم فإن الصفات موجودة في الأجسام المادية موضوع الدراسة ، وذلك مثل الشكل والكمية والحيز ، وهذا يعني أن معيار الحكم في موضوعية القيم يختلف عن معيار الحكم في العلوم الطبيعية ، فما هو إذن معيار الحكم في قضايا القيمة من حيث الصدق والكذب ؟ .

أن الإجابة على هذا السؤال ، تقتضي مراعاة كل مجال من المجالات وكذلك المبادئ والأسس العامة التي تحكم هذا المجال ، لذلك فقد كانت هناك العديد من الآراء بتعدد الاتجاهات والمجالات والتي تنسب كل منها مصدر الحكم في أحكام القيمة إلى ما يوافقها فمثلاً :-

1 . أن الحكم في أحكام القيمة :-

يجب أن يكون بمقتضي الأمر والنهي الإلهيين ، أي أن الفعل الحسن ، يحسن لان الأمر الإلهي يقتضي بحسنه ، ويقبح نظراً للنهي الإلهي ، وقد اعترض الفيلسوف الألماني " كانط " على ذلك لأنه يرد حكم القيمة إلى مصدر خارج الإنسان ، فالحكم القيمي عند كانط لابد أن يكون الإنسان مصدره ومنبعه رغم أنه لا ينفي الدين ، وقد كان

يقول دائماً أن يقينه في شيئين الله في السماء والقانون الأخلاقي في قلبه ، كما أن هناك اعتراض موضوعي حول ذلك وهو أن الأوامر والنواهي الإلهية تختلف من دين إلى آخر ، كما تختلف الأديان في تصورها لله ، لهذا فمن الصعوبة بمكان أن نجد معياراً واحداً موحداً لأحكام القيمة .

2 . الأحكام القيمة يجب أن تصدر بموجب التشريع القانوني والسياسي للدولة :-

وهذا يشير إلى بعض المشاكل .

أولاً :- اختلاف سياسة وقوانين الدول .

ثانياً :- أن تدعى كل دولة بأنها وحدها التي تملك الحكم الأخلاقي الصحيح ، وهذا يبرر العدوان ويثير الحروب .

ثالثاً :- طالما أن الدولة هي صاحبة التشريع فأن حرية الفرد تفقد تحت مظلة القانون الأخلاقي ، وهذا يعني بوجه آخر تدخل الدول في السلوك الشخصي للأفراد .

رابعاً :- وهذا هو الأهم ، وهو أن القانون والسياسة يجب أن ينبعا من الأخلاق وليس العكس .

3 . أحكام القيمة بموجب رأي الفرد :-

أن أحكام القيمة تختلف من فرد إلى آخر فما يستحسنه فرد يستهجنه فرد آخر ، وهذا يؤدي إلى نسبية حكم القيمة وإلغاء موضوعيتها ولن يصبح هناك حق ولا باطل لا خير ولا شر ولا صدق ولا كذب ، إنما يصبح الأمر متروكاً لاهواء الفرد .

4 . احكام القيمة بموجب التصور الجمعي للمجتمع :-

وكما يبدو فإن هذا هو رأي علماء الاجتماع ، الذين يرون بأن التصور الجمعي هو الأقرب إلى الموضوعية ، باعتبار أن المجتمعات هي التي تصدر أحكامها وقوانينها ويلتزم بها الأفراد ، فالفرد في المحصلة النهائية هو نتيجة سلسلة طويلة من القوانين والأعراف الاجتماعية ، إلا أن الاستناد إلى التصور الجمعي في الحكم الأخلاقي يثير عدة اعتراضات .

أولاً :- أن المجتمعات مختلفة فيما بينها ، فما يستحسنه مجتمع يستهجنه مجتمع آخر والعكس كذلك ، أي أننا هنا بصدد نسبية أحكام القيمة ، وهذا يقلل من موضوعية حكم القيمة .

ثانياً :- المجتمعات المختلفة ليست ثابتة جامدة ، ومن ثم فإن حراك المجتمعات ينعكس على معتقدات وأراء هذه المجتمعات ،

وهذا ما نلاحظه في أن المجتمعات ليست ثابتة زمنياً في تصورها للقيم ، فما يستحسن في زمن يستهجن في زمن آخر .

ثالثاً :- أنه حتى في الزمن الواحد ، فإنه من الصعوبة بمكان أن نرى أفراد مجتمع ما يتفقون بصورة جماعية حول قيمة معينة .

5 . أحكام القيمة بموجب ما اتفقت عليه البشرية في تاريخها الطويل من مستويات عامة مختلفة للأخلاق :-

ذلك بالرغم من اختلاف المجتمعات والأفراد ، إلا أن هناك مثل أخلاقية عليا أو عامة اتفقت عليها البشرية ، ولكن يعترض على ذلك بأن عبارة " اتفقت أو اصطلحت عليه البشرية " ليست واضحة تماماً بل هي في الحقيقة عبارة غامضة ومضللة ، فقد تختلط تقييمات عنصرية أو حضارية أو دينية لدين معين أو حضارة معينة أو عنصر معين ، بهذه التقييمات العامة ، وتاريخ البشرية حافل بالأمثلة من هذا النوع ، إذ لنا تجارب هامة في ما اتفقت عليه البشرية كالأمم المتحدة وعصبة الأمم ومجلس الأمن ولجان حقوق الإنسان وغيرها ، وهي تجارب محبطة لآمال البشرية .

6 . أحكام القيمة بموجب النظرية الجماهيرية :-

وفيها نرى أن أحكام القيمة ليست خارجية كلية وليست فردية منعزلة عن غيرها ، إنما هي موضوعية بقدر مساهمة الأفراد

واشتركهم في وضع التصورات العامة أو الإطارات العامة للقانون الأخلاقي ، فهي موضوعية من حيث هي عمومية ، وفردية من حيث وجودها باعتبارها جاءت وليدة الاختيار الحر والوعي للأفراد فما يستشعره الفرد وما يرغب في أن يكون عليه السلوك الأخلاقي هو مكون أساسي في صياغة القانون الأخلاقي العام .

وهذا يختلف عن التصور الجمعي للمجتمع ، باعتبار أن المجتمع — وليس أفراد المجتمع — هو الذي تستطيع النخبة تأطير حياته وتصوغ سلوكه في نظريات وقواعد عامة بعيداً عن حياة الأفراد كأفراد ، أي أن سلوك الفرد — في هذا التصور — ليس مطلوباً أو على الأقل لا يؤثر في القاعدة الأخلاقية للمجتمع أو تصورنا عن هذا المجتمع .

أما في النظرية الجماهيرية ، نجد أن الإقرار بموضوعية أحكام القيمة وذلك بالقدر الذي يساهم فيه الأفراد في هذا الاتجاه .

وعلى هذا الأساس فإن الإنسان الفرد لم يعد غريباً عن أفعاله وأفعال غيره من الأفراد ، وهو في ذات الوقت يتحمل مسؤولية ذلك بقدر وعيه ومساهمته في وضع الأطر العامة للقانون الأخلاقي القيمي .

إذن هناك موضوعية في أحكام القيمة أو أن هناك صفات موضوعية في القيم وأن لم تبلغ الصفات الموضوعية في الأجسام

المادية لكنها موضوعية مرهونة بإسهامات الأفراد فيما يرغبون فيما يجب أن يكونوا عليه .

وهذا أيضاً لا يعني القول بنسبية أحكام القيمة أو إلغاء موضوعيتها ، كما لا يعني بأن القيم والأخلاق بصفة عامة ، ما هي إلا مجرد عبارات إنشائية ذاتية لا تخص إلا صاحبها ، لان الذي يقول ذلك فإنه في الواقع يحكم أحكاماً خارجية لا تهتم إلا بالشكل الذي عليه العبارات ؛ دون النفاذ إلى أعماق القيم والفعل الأخلاقي وما يمثله ذلك من أهمية في حياة الأفراد والأمم والحضارات ، لأنه وببساطة لكل فعل جانبه الأخلاقي ويمكن الحكم عليه أخلاقياً فإذا ما غاب في بعض الأوقات فإنه لن يغيب إلى الأبد . وبذلك تكون النظرية الجماهيرية قد أزالَت التناقض بين نسبية أحكام القيمة وبين موضوعيتها ، إذ لم يعد هناك طرفان في هذا الصدد إنما أصبحا شيئاً واحداً ، وهذا الأمر على جانب كبير من الأهمية .

المراجع

- 1 . د . توفيق الطويل " الفلسفة الخلقية نشأتها وتطورها " دار النهضة العربية القاهرة .
- 2 . د . زكريا إبراهيم " مشكلات فلسفية " " المشكلة الخلقية " مكتبة مصر 1969 ، القاهرة .
- 3 . جان ماري بويو " مسائل فلسفة الفن المعاصرة " ترجمة د . سامي الدروبي ، دار اليقظة العربية — بيروت 1965 .
- 4 . مجموعة أساتذة " الموسوعة الفلسفية المختصرة " دار القلم بيروت .
- 5 . د . عيسى عبدالله " الفكر الإسلامي ودوره في بناء المعرفة " الجزء الأول " المشكلات الفلسفية " منشورات جمعية الدعوة الإسلامية.
- 6 . د . نجيب بلدي " مراحل الفكر لأخلاقي " دار المعارف بمصر .